

بارومتر الأعمال

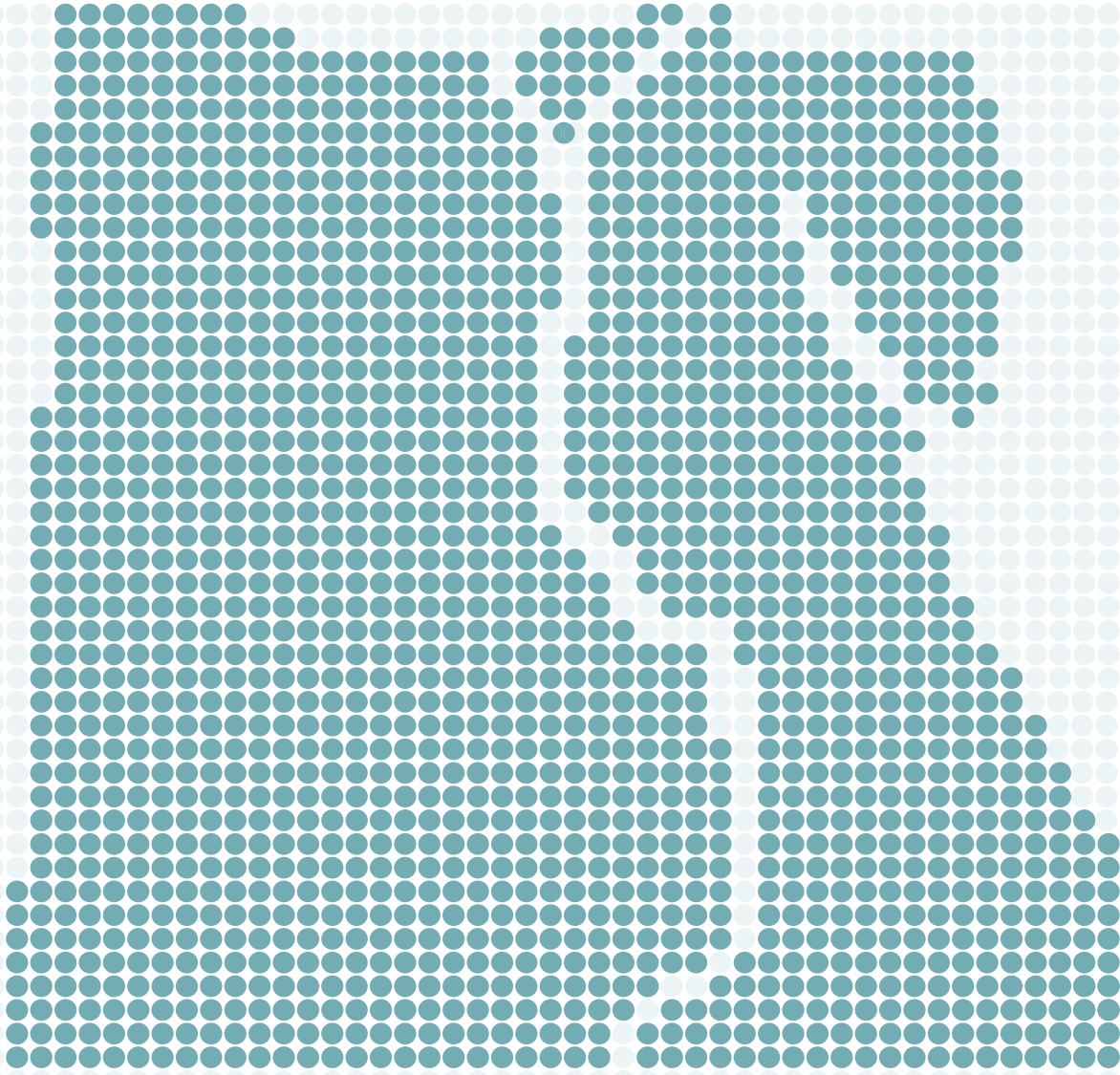
٢٠١٤

العدد ٣٢



ECES

المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
نعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

نعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة تهدف إلى تعزيز صنع السياسات العامة والخاصة من خلال الدراسة العلمية المتخصصة والنقاش البناء التزاماً بأهداف التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاندماج العالمي والمشاركة والتعددية والشفافية.

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تضمنت ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٣٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. وابتداءً من يوليو ٢٠١١، يعتمد بارومتر الأعمال على مسح بالعينة تم تعديله وفقاً لحجم الشركات ويضم ٢١٨ شركة كبيرة، و٥٧ شركة متوسطة، و١٩٩ شركة صغيرة. يتحدد حجم الشركات بعدد الموظفين طبقاً لتصنيف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يبلغ عدد الموظفين في الشركات الصغيرة ٥-٤٩؛ وفي الشركات المتوسطة ٥٠-٩٩؛ بينما يزيد عن ١٠٠ في حالة الشركات الكبيرة. وبدءاً من يناير ٢٠١٣، يتضمن بارومتر الأعمال مؤشراً يلخص نتائج الاستبيان ومتابعة التغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال بمرور الوقت. حيث يتم حساب المؤشر للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء مرة بغرض تقييم الأداء ومرة أخرى للتوقعات.

ويغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣ من حيث الإنتاج، والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤.

من أعضاء مجلس إدارة المركز

عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (رئيس مجلس الإدارة)
محمد تيمور، رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية (نائب رئيس مجلس الإدارة)
طارق زكريا توفيق، العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن ورئيس مجلس الإدارة، شركة فارم فريست مصر (الأمين العام)
علاء هاشم، العضو المنتدب المساعد، موكيت ماك (أمين الصندوق)

فريق العمل بالمركز

شريف الديواني، المدير التنفيذي
أمنية حلمي، مدير البحوث
ماجدة عوض الله، نائب المدير للشؤون المالية والإدارية
طارق الغمراوي، اقتصادي
نادين عبد الرؤوف، باحثة اقتصادية
ياسر سليم، مدير التحرير
فاطمة علي، مترجمة/محررة

تصميم وطباعة

أليكس ديزاينز جرافيكس سنتر

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية
أبراج نائل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٤٦ ١٩٠ ٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦ ١٩٠ ٤٥ (٢٠٢)

بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.eces.org.eg



بارومتر الأعمال

العدد ٣٢ - ٢٠١٤

من مطبوعات
المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المحتويات

تقديم

١	مقدمة
١	أهم النتائج
٣	ملخص وتوقعات الاقتصاد الكلي
٥	مؤشر بارومتر الأعمال
٦	معوقات الأعمال
٦	توقعات السياسات والإصلاحات اللازمة
٧	الملحق
٨	جداول الملحق
١١	أشكال الملحق

تقديم

أصبح قطاع الأعمال في مصر يحظى بأهمية كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يجعل لتوقعاته وتقييمه للأداء الاقتصادي والاستثمار والتشغيل والأسعار والإنتاج تأثيرا مهما على سلوكيات السوق. ففي السابق وكما هو الحال في العديد من الاقتصادات الصاعدة الأخرى كانت الحكومة هي الجهة الوحيدة المنوط بها تشكيل سلوكيات السوق. أما الآن فلم يعد هذا الأمر حكرا على الحكومة وحدها وأصبح يشاركها في ذلك قطاع الأعمال. ومن هنا تأتي أهمية بارومتر الأعمال والذي يقدم قياسا كميا لأداء وتوقعات مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال استبيان لآراء وتوقعات عينة ممثلة من الشركات في مختلف القطاعات، وهو بذلك يمثل قراءة مفيدة لاتجاهات السوق والسلوكيات المتوقعة للشركات في الأجل القصير.

لقد أثبت بارومتر الأعمال أهميته على مر السنين كأداة للتنبؤ بالنمو الاقتصادي، وهو ما يظهر بوضوح في الارتباط القوي بين مؤشر بارومتر الأعمال ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والعديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى منذ عام ٢٠٠٢. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تراجع علاقة الارتباط خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١١ إنما يعكس حالة عدم اليقين التي سادت السوق في أعقاب اندلاع ثورة يناير وحتى الإعلان عن خارطة الطريق في يوليو ٢٠١٣.

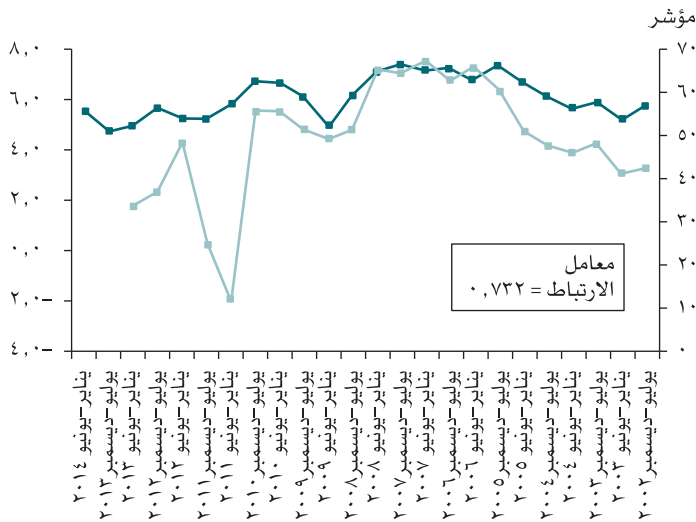
وإذ يتشرف المركز المصري للدراسات الاقتصادية بإصدار هذا العدد من بارومتر الأعمال، آمل أن يكون بمثابة أداة مفيدة لراسمي السياسات وشركاء المركز في صنع السياسات لأجل مستقبل اقتصادي أفضل. ويسعدني هنا أن أتوجه بالشكر لفريق العمل القائم على إعداد بارومتر الأعمال، وهم: السيد/شريف الديواني (المدير التنفيذي للمركز)، والأستاذة الدكتورة/أمنية حلمي (مدير البحوث)، وطارق الغمراوي (اقتصادي)، ونادين عبد الرؤوف (باحث اقتصادي)، وياسر سليم (مدير التحرير)، وفاطمة الزهراء علي (مترجم).



عمر مهنا

رئيس مجلس الإدارة

الشكل ١: علاقة ترابط قوية بين نتائج مؤشر بارومتر الأعمال ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢٠١٢-٢٠١٣



■ مؤشر بارومتر الأعمال (المحور الأيمن) — معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
المصدر: نتائج الاستبيان.

أهم النتائج

أداء وتوقعات الشركات

- نظرا للظروف السياسية والأمنية الاستثنائية التي تعيشها مصر الآن، فإن التوقعات المتفائلة في هذا العدد بشأن النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ترجع بشكل أكبر إلى الأجواء الإيجابية التي أشاعتها خارطة الطريق والتعافي الاقتصادي العالمي والتأثير الإيجابي المتوقع للحزم التحفيزية عنها إلى مؤشرات السوق. فبينما يشير مؤشر بارومتر الأعمال إلى ارتفاع في درجة تفاؤل الشركات بشأن النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٤، تشير خطط الأعمال الخاصة بها إلى توسع متحفظ في التشغيل والاستثمار.
- جاءت توقعات الشركات الكبيرة أكثر تفاؤلا بشأن نمو الأعمال خلال الستة أشهر القادمة، حيث تتوقع زيادة الاستثمارات والإنتاج والصادرات. في حين كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر حذرا، حيث جاءت توقعاتها ثابتة ومتفائلة نسبيا.
- تتوقع شركات القطاع الخاص، وخاصة في قطاعات الصناعة التحويلية والاتصالات والوساطة المالية، زيادة الأجور. فمن المتوقع أن يستمر العاملون في القطاع الخاص في المطالبة

مقدمة

يستعرض هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج استبيان عينة طبقية شملت ٤٧٤ شركة بشأن توقعاتها وتقييمها لأداء الاقتصاد المصري واستراتيجيات الأعمال الخاصة بها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ (يناير-يونيو)^١ والنصف الثاني من عام ٢٠١٣ على التوالي. وتأتي نتائج هذا الاستبيان في حينها لأنها تلقي الضوء على التوقعات الاقتصادية من وجهة نظر الشركات للنصف الأول من عام ٢٠١٤ في ضوء تنفيذ محطات مهمة من خارطة الطريق (الاستفتاء على الدستور في يناير ٢٠١٤ والانتخابات الرئاسية والبرلمانية)، ومن ثم تشكيل حكومة جديدة في بداية الربع الرابع من عام ٢٠١٤. كما يعرض العدد تقييم هذه الشركات لأداء النشاط الاقتصادي في مصر بوجه عام منذ الإعلان عن خارطة الطريق نحو الديمقراطية في يوليو ٢٠١٣ وإطلاق حزمة التحفيز الاقتصادي الأولى بقيمة ٢٩,٧ مليار جنيه في أكتوبر ٢٠١٣.

كذلك يقوم العدد بإلقاء الضوء على آراء الشركات بشأن أشد العقبات التي تواجهها وتوقعات السياسات والإصلاحات اللازمة، وذلك لأهميتها بالنسبة لتصميم السياسات العامة التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين مؤشر بارومتر الأعمال من جهة وبين معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات عديدة أخرى مهمة مثل التغيرات في الأجور والتشغيل وأسعار المدخلات والبورصة من جهة أخرى. ويوضح الشكل ١ علاقة الارتباط بين نتائج مؤشر بارومتر الأعمال والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢.

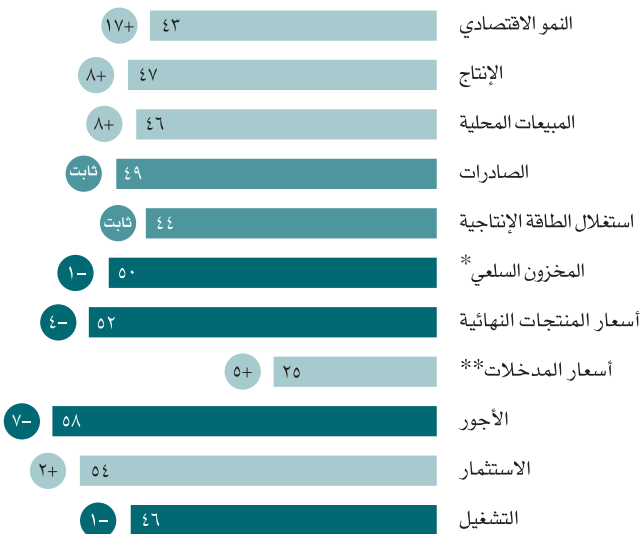
مؤشر بارومتر الأعمال لكافة شركات العينة

التقييم (يوليو - ديسمبر ٢٠١٣): ٤٦,٧
التوقعات (يناير - يونيو ٢٠١٤): ٥٥,٣

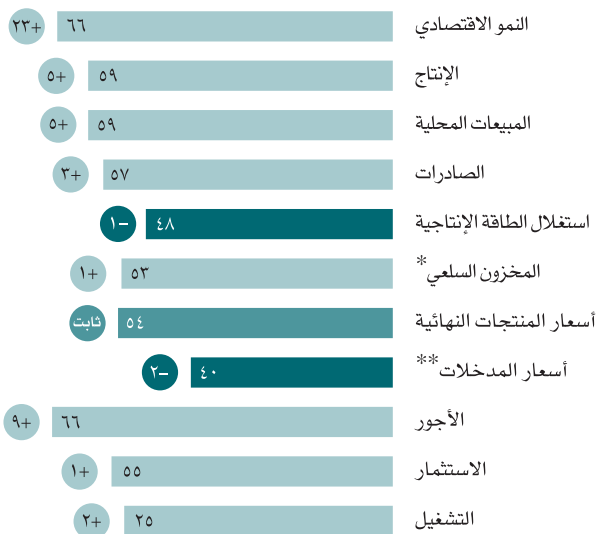
^١ للاطلاع على معلومات حول عينة الشركات، راجع "عن بارومتر الأعمال" في بداية هذا العدد، وحول منهجية حساب المؤشر راجع الملحق.
^٢ تجدر الإشارة إلى أن مؤشر بارومتر الأعمال (مؤشر بيئة الأعمال سابقا) بدأ في ٢٠١٣، وبغية تحقيق الاستمرارية تم حساب المؤشر للسنوات السابقة باستخدام البيانات التاريخية.

- تتوقع الشركات، وخاصة العاملة في صناعات المواد الغذائية والملابس والأسمدة، ارتفاع الضرائب وتراجع قيمة الجنيه بشكل أكبر، وزيادة التسهيلات الائتمانية وانخفاض أسعار الفائدة.
- أشارت الشركات المشاركة في الاستبيان إلى أن أهم الإصلاحات المطلوب تنفيذها في الأجل القصير هي استعادة الأمن وخفض الضرائب وزيادة دعم الإنتاج وتحديث التشريعات الاقتصادية.

تقييم الشركات للفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٣



توقعات الشركات للفترة يناير - يونيو ٢٠١٤



* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام، ومن ثم، يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

بتعديل أجورهم في ظل رفع الحكومة الحد الأدنى للأجور للعاملين في الجهاز الإداري بالدولة وموظفي القطاع العام والذي بدأ تطبيقه اعتباراً من يناير ٢٠١٤.

- يشير بارومتر الأعمال إلى أنه خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ اضطرت الشركات إلى تخفيض الأجور والتشغيل لتجنب حدوث أزمات في سير العمل نتيجة تقلص الطلب في السوق مما استدعاها خفض أسعارها. وتم توجيه الاستثمارات الجديدة إلى زيادة الإنتاج لتحقيق إيرادات. غير أنه في ظل ركود الصادرات ارتفعت مستويات المخزون السلعي. وكان الطلب في السوق المحلي أحد العوامل المهمة التي عملت على تخفيف الآثار المترتبة على تراجع الصادرات، مما ساعد الشركات في الحفاظ على تواجدتها في السوق. وتمكنت الشركات من خفض التكلفة بفعل تراجع أسعار المدخلات وثبات مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية بصفة رئيسية، ومن ثم الحفاظ على هوامش أرباحها.

أداء وتوقعات القطاعات

- جاء قطاع التشييد والبناء الأفضل من حيث الأداء خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وكذلك الأكثر تفاؤلاً نظراً لتوقعاته الإيجابية لكافة المؤشرات.
- تراجعت صادرات المواد الغذائية والمنسوجات بشكل كبير في ظل انخفاض قيمة الجنيه بسبب ارتفاع المحتوى المستورد فيها.
- ارتفع الاستثمار بشكل كبير في قطاع السياحة لتعويض الخسائر. وفي المقابل، كانت مكاسب قطاع الاتصالات متواضعة في السوق المحلي، وهو ما عوضه النمو المعقول في الصادرات.
- شهد قطاع الوساطة المالية أعلى نسبة زيادة في التشغيل.
- جاءت توقعات شركات المنسوجات الأقل تفاؤلاً بشأن التشغيل.

المعوقات وتوقعات السياسات والإصلاحات اللازمة

- أفادت كافة شركات العينة بأن أهم المعوقات التي تواجهها هي عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية، في حين أفاد نصف العينة بأن تدهور مناخ الاستثمار وعدم استقرار السياسات الاقتصادية أهم المعوقات التي تواجه ممارسة أنشطة الأعمال.

معدل بطالة مرتفع ومنتزاع

أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض الاستثمارات بنسبة ٨,١٪ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ١٣,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وهو أعلى مستوى له منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وشكلت نسبة البطالة بين الشباب (الفئة العمرية ١٥-٢٩) ٧١٪ من إجمالي البطالة، بينما بلغ معدل البطالة ١٧,٦٪ في الحضر و ١٠٪ في الريف. وتخطط الحكومة من خلال إجراءات حزمة التحفيز الاقتصادي إلى توفير ٨٥٠ ألف فرصة عمل سنويا بداية من الآن وحتى عام ٢٠١٧ مما يؤدي إلى خفض معدل البطالة إلى ٩٪ في الأجل المتوسط.^٨ غير أن استثمارات القطاع الخاص والتي تشكل أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الاستثمارات شهدت تراجعاً بنسبة ٥٪ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ مما أدى إلى زيادة معدل البطالة في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

توقعات باستمرار معدل التضخم ثنائي الرقم خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣

ارتفع معدل التضخم على أساس سنوي مقارنة إلى ١٣٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٣، وهو أعلى مستوى له خلال الأربع سنوات السابقة، ويرجع السبب في ذلك بشكل كبير إلى ارتفاع أسعار الخضراوات. حيث ارتفعت الزيادة السنوية في أسعار الخضراوات والفاكهة من ٦,٢١٪ في يوليو ٢٠١٣ إلى ٢٨,٣٪ في نوفمبر ٢٠١٣. وبعد أن انخفضت لفترة قصيرة في شهر ديسمبر إلى ٢٠,٥٪، عاودت اتجاهها الصعودي في يناير ٢٠١٤ إلى ٢٤,٥٪. وعلى الرغم من قائمة الأسعار الخاصة بالخضراوات والفاكهة التي تعلنها الحكومة أسبوعياً، ارتفعت أسعارها نتيجة نقص المعروض خلال فترات الاضطرابات الأمنية. كما ترجع الزيادة المطردة في معدل التضخم أيضاً إلى انتقال آثار الانخفاض في قيمة الجنيه واتباع سياسة نقدية تيسيرية إلى حد ما، حيث قام البنك المركزي المصري بخفض أسعار الفائدة ثلاث مرات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣ لمواجهة مخاطر التراجع المستمر في النمو وخفض تكاليف خدمة الدين العام. وجدير بالذكر أنه

ملخص وتوقعات الاقتصاد الكلي

تواضع النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وارتفاع التوقعات بالنسبة للنصف الثاني من ذات العام

أفضت حالة عدم اليقين السياسي وانخفاض إنتاج الغاز (٦-، ٧٪) وتراجع نشاط قطاع السياحة (-٣، ٢٨٪) إلى استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي في مصر. فقد بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١٪ فقط خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٦,٢٪ خلال الربع المقابل من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، وهو أدنى معدل نمو ربع سنوي منذ الربع الثاني من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢. وجاء النمو في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مدفوعاً بالنمو في الاستهلاك العام والخاص، بينما أدى انخفاض صافي الصادرات والاستثمارات إلى تقويضه. وقد ارتفع الاستهلاك الحقيقي بنسبة ٤,٤٪ مقارنة بالربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، في حين شهد صافي الصادرات والاستثمارات الحقيقية تراجعاً بنسبتي ٣,١١٪ و ٣,٧٪، على التوالي.

ومن المتوقع ارتفاع النمو في شهر يونيو شريطة استقرار الوضع الأمني. وتأتي هذه التوقعات الإيجابية في ضوء إقرار الدستور الجديد في يناير ٢٠١٤ والذي يمهّد الطريق للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وتشكيل حكومة جديدة خلال الستة أشهر التالية. كما أن تأثير حزم التحفيز الاقتصادي والتوقعات المتفائلة، وإن كانت حذرة، للاقتصاد العالمي تعد من العوامل المواتية للنمو. وتتراوح تقديرات النمو للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ بين ٢٪ (وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست)^٤ و ٣,٢٪ (البنك الدولي)^٥ و ٥,٣٪ (وزارة المالية المصرية)^٦، في حين يتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل مصر نمواً بمقدار ٨,٢٪ خلال العام ٢٠١٤. ومن المتوقع استمرار الاستهلاك كمحرك رئيسي للنمو. ويقدر المركز المصري للدراسات الاقتصادية نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٩١,٣٪ خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. بفعل حزمتي التحفيز الاقتصادي.

^٣ يستخدم المركز المصري للدراسات الاقتصادية السنة المالية يوليو-يونيو كإطار زمني مرجعي لبارومتر الأعمال ليتسق مع السنة المالية العامة وإعداد تقارير البيانات الاقتصادية.

^٤ وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست، يناير ٢٠١٤ - تقرير مصر.

^٥ البنك الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، يناير ٢٠١٤.

^٦ وزارة المالية المصرية، تقرير الأداء الاقتصادي والمالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤.

^٧ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، نوفمبر ٢٠١٣.

^٨ وزارة التخطيط، الخطة العاجلة لتنشيط الاقتصاد، أكتوبر ٢٠١٣.

غير أنه عاود الانخفاض إلى ١٧ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٣ نتيجة رد الوديعة القطرية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار وسداد مليار دولار لتسوية المتأخرات المستحقة لشركات البترول الدولية مقابل مبيعاتها للشركة العامة للبترول.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع تحول ميزان الحساب الجاري إلى عجز نتيجة التباطؤ المحتمل في تحويلات العاملين بالخارج وتأخر تعافي قطاع السياحة وتزايد الواردات مع ارتفاع النمو الاقتصادي. وتتراوح نسبة العجز المتوقع بين -٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٤ وفقا لتوقعات البنك الدولي و-٩,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ بحسب توقعات صندوق النقد الدولي.

تراجع العجز في الموازنة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ولكن إصلاح الدعم أصبح ضروريا

ساعدت الحزمة التحفيزية الأولى التي تم إطلاقها في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣ بنسبة ٤٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الإبقاء على العجز في الموازنة العامة عند نسبة ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٣ مقابل ٥,٢٪ خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٢. وتقدر الحزمة الجديدة التي تم إطلاقها في ٢٤ فبراير ٢٠١٤ بنحو ٣٣,٩ مليار جنيه (٤,٣ مليار دولار)، من المقرر أن تخصص الحكومة ١٠ مليار جنيه منها لتمويل الزيادة في الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع العام من ٧٠٠ جنيه إلى ١٢٠٠ جنيه والذي بدأ تطبيقه اعتبارا من شهر يناير ٢٠١٤، في حين سوف يتم توجيه العشرين مليار المتبقية للاستثمارات العامة.

وبينما يقضي الدستور الجديد لمصر بفرض ضرائب تصاعدية على الدخل، ينص كذلك على قيام الدولة بتخصيص ٣٪ على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للصحة، و٤٪ للتعليم الأساسي، و٢٪ للتعليم العالي، و١٪ للبحث العلمي، على أن يتم وضع ذلك موضع التنفيذ بحلول العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مما يزيد من صعوبة الجهود الرامية لترشيد الإنفاق العام. وسوف يتعين على الحكومة إنفاق نحو ٢٨,٧٪ من إجمالي الإنفاق العام لتنفيذ أهداف الإنفاق التي نص عليها الدستور في مجال الخدمات الاجتماعية. وتقدر نسبة هذه الأهداف من الإنفاق الحكومي بنحو ٨,٦٪ للصحة، و٤,١٪ للتعليم الأساسي، و٥,٧٪ للتعليم العالي. وتتجاوز

خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، ارتفع الائتمان المحلي بالفعل بنسبة ٤,٧٪ مدفوعا في ذلك بالاقتراض الحكومي (٧,٥٪)، مما أدى إلى مزاحمة الأعمال في الحصول على الائتمان المتاح والذي انخفض بنسبة ٣,٠٪ للقطاع الخاص و٥,٠٪ للقطاع المملوك للدولة. وفي ذات الوقت ارتفع الائتمان للقطاع العائلي بنسبة ٢,٧٪.

وقد سجل التضخم السنوي خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣ تراجعا إلى ١١,٧٪، وذلك لأول مرة منذ أربعة أشهر، مدفوعا بانخفاض أسعار السكن والغذاء والمرافق، غير أنه لا يزال أعلى كثيرا إذا ما قورن بمعدل التضخم في ديسمبر ٢٠١٢. ومن المتوقع استمرار معدل التضخم مرتفعا عند ١٠٪ تقريبا خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ نظرا لارتفاع أسعار الغذاء والسياسات التوسعية وارتفاع الأجور في القطاع العام.

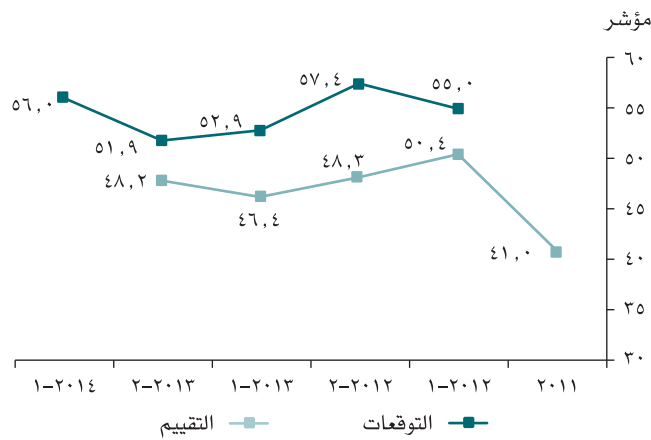
اتجاه واعد لميزان المدفوعات مع احتمال الحاجة إلى دعم خارجي إضافي

تحول العجز في ميزان المدفوعات من ٥,٠ مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى فائض قدره ٣,٧ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وهو ما يمثل تحسنا من -٢,٠٪ إلى ٣,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويأتي هذا التحسن نتيجة وجود فائض قدره ٤ مليار دولار في الحساب الرأسمالي والمالي مقارنة بفائض قدره ١,٥ مليار دولار خلال الفترة السابقة، صاحبه تحسن في ميزان الحساب الجاري من عجز قيمته ٣,١ مليار دولار إلى فائض قدره ٨,٠ مليار دولار. ويرجع التحسن في الحساب الرأسمالي والمالي إلى زيادة صافي استثمارات المحافظة بمقدار ١,٥ مليار دولار، بصفة رئيسية نتيجة اكتتاب دولة قطر في السندات المصرية بمقدار مليار دولار خلال بداية الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. وجاء الفائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مدفوعا بالزيادة التي بلغت ٢,٤ مليار دولار في التحويلات الرسمية من السعودية والإمارات والكويت، وإن تأثر بالانخفاض الحاد في إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج.

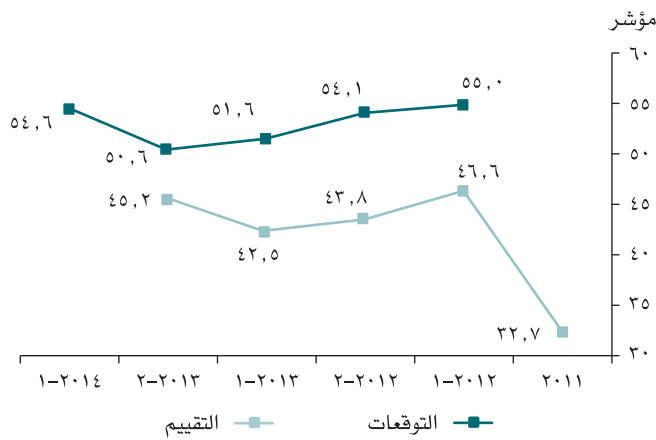
وشهد صافي الاحتياطات الدولية ارتفاعا كبيرا في منتصف عام ٢٠١٣ في أعقاب التحويلات الرسمية الضخمة من بلدان الخليج، حيث بلغ ١٨,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر ٢٠١٣.

وتصدرت شركات التشييد والبناء والاتصالات والوساطة المالية قطاع الأعمال في اتباع الاستراتيجية الميمنة أعلاه. ومن بين الثلاثة قطاعات، كانت شركات التشييد والبناء والاتصالات هي الأفضل من حيث الأداء التصديري خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. وبوجه عام، انتهجت كافة القطاعات ذات الاستراتيجية باستثناء قطاع السياحة والذي شهد ركوداً. ولا توجد اختلافات ملحوظة من حيث الاستراتيجية بين الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة (انظر الشكلين ٢ أ و ٢ ب).

الشكل ٢: مؤشر بارومتر الأعمال
أ- الشركات الكبيرة



ب- الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: حسابات الباحثين استناداً إلى نتائج الاستبيان.

استراتيجية الأعمال مستقبلاً

أعربت الشركات في غالبية القطاعات عن تفاؤلها بشأن النمو الاقتصادي وأدلت بتوقعات متفائلة بالنسبة للنصف الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ وذلك باستثناء شركات تصنيع المواد

هذه الأهداف المخصصة الحالية البالغة ٢٩٪ من الإنفاق الحكومي على الدعم (بما في ذلك ٢٠,٤٪ للطاقة و ٥,٥٪ للغذاء). ولتنفيذ هذه الأهداف من المتوقع أن تلجأ الحكومة إلى إصلاح نظام الدعم من خلال التحول تدريجياً من دعم السلع إلى نظام التحويلات النقدية الأكثر كفاءة.

وقد انخفض الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٧,٧٪ في سبتمبر ٢٠١٣، وذلك لأول مرة منذ عام ٢٠١١ مقابل ٨٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٣، حيث تراجعت عائدات أذون الخزانة من ١٤,٢٪ إلى ١٠,٩٪ خلال هذه الفترة. غير أن صندوق النقد الدولي يتوقع ارتفاع الدين المحلي لمصر خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ليصل إلى ٩١,٨٪ بينما تتوقع وزارة المالية انخفاضه إلى ٧٤٪ خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨.

مؤشر بارومتر الأعمال^٩

كيف تدير الشركات أعمالها في خضم التضخم والتباطؤ الاقتصادي والظروف الأمنية الصعبة؟

أدلت الشركات بتوقعات أفضل بشكل كبير بالنسبة للنمو الاقتصادي خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٤، وهو ما يعكس بصفة رئيسية تفاؤل الشركات بشأن التطورات السياسية الجديدة وخارطة الطريق. ويرجع هذا التفاؤل في جزء منه إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي أفضل من المتوقع (وإن كان متواضعاً) خلال الستة أشهر السابقة (انظر الشكل ١ م في الملحق). ويوضح بارومتر الأعمال أنه خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ تعين على الشركات خفض الأجور والتشغيل لتجنب حدوث أزمة في الأعمال نظراً لتقلص حجم الطلب في السوق، مما استدعى منها خفض الأسعار. وتم توجيه الاستثمارات الجديدة إلى زيادة الإنتاج بغية توليد إيرادات. وفي ظل ركود الصادرات، ارتفعت مستويات المخزون السلعي (انظر الجدول ١ م في الملحق). غير أن الطلب في السوق المحلي كان أحد العوامل المهمة التي أسهمت في تخفيف آثار تراجع الصادرات، مما ساعد الشركات في الحفاظ على تواجدتها في السوق. وقد تمكنت الشركات من خفض التكلفة بصفة رئيسية بفعل تراجع تكاليف المدخلات وثبات مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، الأمر الذي ساعدها في الحفاظ على هوامش أرباحها.

^٩ يتخذ مؤشر بارومتر الأعمال قيماً تتراوح بين صفر و ١٠٠، وتشير الزيادة في قيمته إلى وجود مناخ مواتي للأعمال والعكس صحيح.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطاع المنسوجات في خطر، حيث جاءت توقعاته الأقل تفاؤلاً بشأن النمو الاقتصادي. وقد أعربت الشركات في هذا القطاع عن توقعات متواضعة بشأن نمو المبيعات والصادرات وذلك رغم توقعاتها بخفض الأسعار والإفادة بخطط متدنية للاستثمار والتشغيل على نحو يدعو للقلق. كما تتوقع شركات المنسوجات تخفيضا كبيرا في مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية وزيادة المخزون السلعي (انظر الجدول م٢).

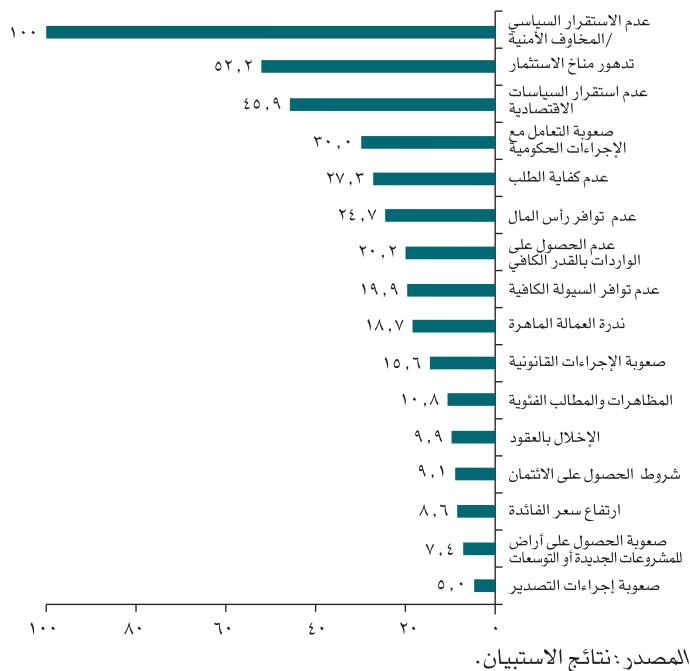
ولا يوجد تباين كبير بين الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة أو بين شركات القطاع العام والخاص من حيث التوقعات أو استراتيجية الأعمال (انظر الشكل م١).

معوقات الأعمال

أشد المعوقات: عدم الاستقرار السياسي، المخاوف الأمنية، تدهور مناخ الاستثمار وعدم استقرار السياسات الاقتصادية

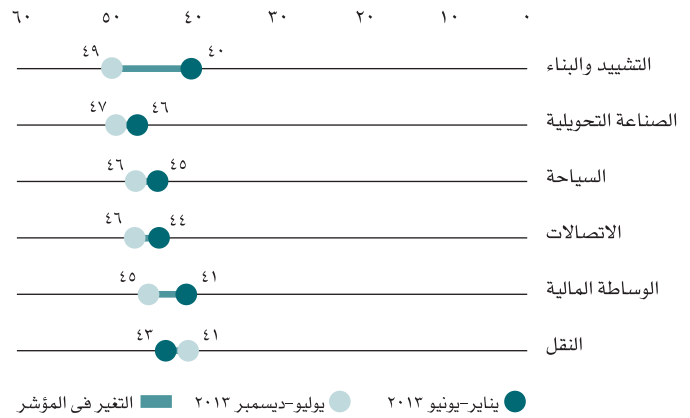
يوضح الشكل ٤ أشد المعوقات التي تواجه ممارسة أنشطة الأعمال مرتبة تنازليا بحسب درجة شدتها وفقا لآراء المشاركين في الاستبيان. ويتضح من الشكل أن عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية لا يزالان يمثلان أشد عقبتين يليهما تدهور مناخ الاستثمار ككل وعدم استقرار السياسات الاقتصادية.

الشكل ٤: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (المؤشر المطبق لشدة المعوقات)

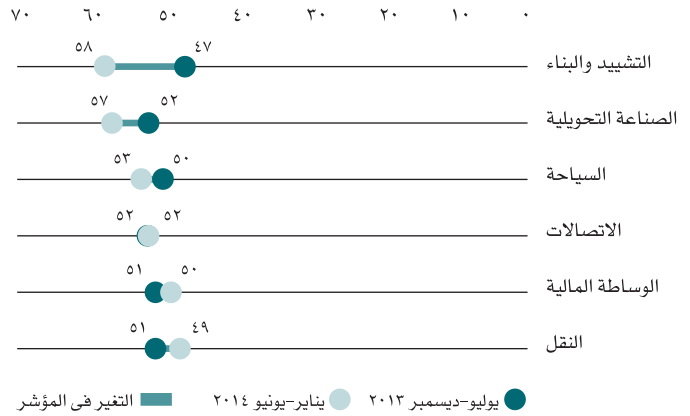


الغذائية وبدرجة أقل شركات المنسوجات. غير أن شركات التشييد والبناء والأسمدة فقط أفادت بعزمها زيادة الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات. وبينما أعرب قطاع الوساطة المالية عن تفاؤله بشأن النمو الاقتصادي إلا أنه كان حذرا بشأن زيادة نشاطه (انظر الجدول م٢ في الملحق).

الشكل ٣: مؤشر القطاعات - تقييم الأداء



ب- التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان.

وتتوقع الشركات ارتفاع الأجور وزيادة أسعار المدخلات نتيجة التضخم (انظر الشكل م٢ في الملحق)، كما أفادت بأن استراتيجيةها خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ هي زيادة المبيعات المحلية والصادرات من خلال تثبيت أسعارها بعد أن قامت بخفضها خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. ومن المتوقع نمو الاستثمارات بصورة متواضعة لزيادة الإنتاج والتشغيل ولكن مع الحفاظ على مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية وخفض المخزون السلعي.

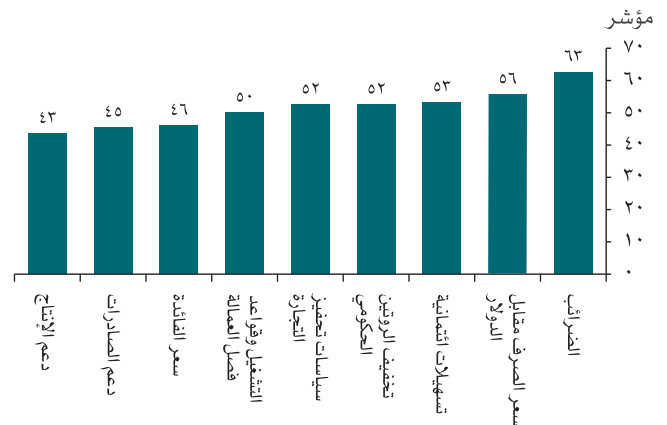
حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته. ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، و صفرًا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا التغير. ومن ثم فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

ويمثل مؤشر بارومتر الأعمال (الشكل ٢) متوسطا بسيطًا للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

توقعات السياسات والإصلاحات اللازمة

طبقا للشكل ٥، تتوقع غالبية الشركات المشاركة في الاستبيان ارتفاع الضرائب، وخاصة الشركات العاملة في مجالات الأغذية والملابس والأسمدة. كذلك من المتوقع انخفاض قيمة الجنيه بشكل أكبر. كما تتوقع الشركات إتاحة مزيد من التسهيلات الائتمانية في ضوء التخفيضات الأخيرة في أسعار الفائدة. وعند سؤال الشركات حول المطلب الرئيسي لها من الحكومة خلال الستة أشهر القادمة، تصدرت استعادة الأمن قائمة هذه المطالب، تلاها خفض الضرائب وزيادة دعم الإنتاج. كما أكدت الشركات المشاركة في الاستبيان على الحاجة لإجراء إصلاحات تشريعية. وجاءت قوانين الضرائب والاستثمار في مقدمة القوانين المطلوب تعديلها يليها قوانين العمل والجمارك والتأمينات الاجتماعية.

الشكل ٥: توقعات السياسات خلال الستة أشهر القادمة



المصدر: نتائج الاستبيان.

الملحق

بعد شرح المنهجية المتبعة فيما يلي، يتضمن هذا الملحق الجدول والأشكال التي تعرض نتائج الاستبيان بصورة أكثر تفصيلاً.

منهجية المؤشر

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير. وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$x = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

الجدول ١٠: تقييم القطاعات (التغير في المؤشر نسبة إلى الفترة السابقة)

التشغيل	الاستثمار	الأجور	أسعار المدخلات	مستوى استقلال سعر المنتج النهائي	الطاقة الإنتاجية	المخزون السلمي	الصادرات	المبيعات المحيطة	الإنتاج	النمو الاقتصادي	القطاع
١-	١+	٧-	٨+	٧-	٤-	ثابت	١-	٦+	٦+	١٣+	المصانع التحويلية ومنها: ^١
٢+	٤-	٨+	١١+	٤-	١٤-	٢-	٢٠-	٣-	١-	٨+	المواد الغذائية
٢-	٨-	١١-	٨+	١٣-	٨+	١٢-	١٦-	٤+	٩+	٨+	المنسوجات
٥-	٢+	٢-	٢+	٧-	٦-	٢-	١٤+	٤+	٤+	٢٥+	الأسمدة
١+	٢+	٦-	٢+	٢-	٢+	٢+	٢+	١٠+	١٠+	٢١+	الخدمات ومنها: ^١
٢-	٦+	٥-	١٣+	١+	٧+	٥-	٢٤+	١١+	١٠+	٢٣+	التشييد والبناء
٢-	٢٥+	١٢-	١٢+	٥-	١+	لا يطبق	٩-	١+	ثابت	ثابت	السياحة
ثابت	٤-	٦-	٢-	١+	٢+	لا يطبق	٥+	٢+	٤,٥+	١٨+	النقل
١+	١٧-	٧-	٢-	٢-	٥+	لا يطبق	٤٦+	٧+	٦+	٢٨+	الاتصالات
٧+	٥+	٢-	٥+	٢-	٦,٣+	لا يطبق	٧-	٢٤+	٢٦+	٣٠+	الوساطة المالية

المصدر: نتائج الاستبيان.

^١ تشكل تجهيز الأغذية والمنسوجات والأسمدة ٤٠٪ من قطاع الصناعات التحويلية التي شملتها الدراسة.

الجدول ٢: توقعات القطاعات (التغير في المؤشر نسبة إلى الفترة السابقة)

التشغيل	الاستثمار	الأجور	أسعار المدخلات	مستوى استقلال سعر المنتج النهائي	الطاقة الإنتاجية	المخزون السلمي	الصادرات	المبيعات المحيطة	الإنتاج	النمو الاقتصادي	القطاع
٢+	١-	١١+	٢-	ثابت	٢+	٢-	٤+	٦+	٧+	٢٢+	المصانع التحويلية ومنها: ^١
٤-	٢-	٧-	١٠+	٢+	١-	١+	٢+	١+	ثابت	١٧-	المواد الغذائية
٢٠-	٢٠-	ثابت	١٤+	١٦-	١٧-	١٩-	٧+	٢+	٢+	٥+	المنسوجات
٧+	٤+	١٢+	١٥+	٨+	٧+	٢+	١٤+	١٦+	١٨+	٤٥+	الأسمدة
١+	٢+	٧+	١+	١-	١+	١+	٢+	١+	٢+	٢٣+	الخدمات ومنها: ^١
١+	٢+	٧+	١١+	٦-	٦+	٢+	٢٠+	١٨+	١٨+	٢٤+	التشييد والبناء
ثابت	ثابت	٢+	٨+	ثابت	٤-	ثابت	٧-	٦-	٧-	١٣+	السياحة
ثابت	٥+	٦+	٤-	١-	٠,٥-	لا يطبق	٦,٦+	١,١+	١+	١٧,٥+	النقل
١+	٢+	٩+	١-	٢+	٢,٩+	ثابت	ثابت	ثابت	١-	٢٥+	الاتصالات
٢+	٢+	١١+	١+	١+	٠,٥-	لا يطبق	١,٥+	٣,٢+	٢,٢+	٢٣,٦+	الوساطة المالية

المصدر: نتائج الاستبيان.

^١ تشكل تجهيز الأغذية والمنسوجات والأسمدة ٤٠٪ من قطاع الصناعات التحويلية التي شملتها الدراسة.

لا يطبق ثابت + -

جدول ٣: نتائج الاستبيان: ملخص التقييم لكافة شركات العينة (يناير-يونيو ٢٠١٢ إلى يوليو-ديسمبر ٢٠١٣)

المستغير	يناير-يونيو ٢٠١٢			يوليو-ديسمبر ٢٠١٢			يناير-يونيو ٢٠١٣			يوليو-ديسمبر ٢٠١٣		
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل
النمو الاقتصادي	٤٠	٤٤	٤٠,٠	١٢	٢٤	٢٤	٢٩,٠	٢٤	٢٤	٢٩,٠	٢٤	٢٤
النشاط الاقتصادي	٢٠	٤٩	٤٦,٣	٢٣	٢٣	٤٤	٤٢,١	١٦	٢٧	٤٧	٢٦	٢٨
الإنتاج	٢٠	٥٢	٤٧,٤	٢١	٢٧	٤٢	٤٢,٣	١٥	٢٨	٤٦	٢٨	٢٨
المبيعات المحلية	٢٢	٥٦	٥٠,٠	٢٤	٢٦	٤٠	٤٤,١	٢٥	٢٩	٤٨,٦	٢١	٢٥
المبيعات الدولية	١٨	٧٢	٤٧,١	٢٢	٢٦	١٢	٤٧,٠	١٤	١٥	٥٠,٣	١٤	١٤
المخزون	٧	٧٤	٤٦,٦	١٩	٢٣	٥٩	٤١,٥	٧	٢٧	٤٤,٠	٧	٢٧
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٧	٧٤	٤٦,٦	١٩	٢٣	٥٩	٤١,٥	٧	٢٧	٤٤,٠	٧	٢٧
الأسعار	٨	٨٠	٤٨,٩	١٣	٢٤	١٣	٥٠,٠	١٧	٢٩	٥٦,٢	١٨	١٠
أسعار المنتجات النهائية	٨	٨٠	٤٨,٩	١٣	٢٤	١٣	٥٠,٠	١٧	٢٩	٥٦,٢	١٨	١٠
أسعار المدخلات الوسيطة	٣٦	٦١	٣٩,١	٢	٢٨	٢	٢٩,٠	٧٥	٢٩	٢٠,٠	٢٠	٢٠
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٤	٥٢	٦٣,٢	٤	٢٧	٢	٥٨,٧	٤٧	٢٠	٦٤,٩	٢٠	٢٧
مستوى الأجور	٤٤	٥٢	٦٣,٢	٤	٢٧	٢	٥٨,٧	٤٧	٢٠	٦٤,٩	٢٠	٢٧
المدخلات الأساسية	١٧	٦٤	٤٩,٤	٤٢	٤٩	٩	٦١,١	٢٠	٢٧	٥٢,١	١٦	١٦
الاستثمار	١٧	٦٤	٤٩,٤	٤٢	٤٩	٩	٦١,١	٢٠	٢٧	٥٢,١	١٦	١٦
التشغيل	٦	٨٠	٤٧,٨	١٤	٢٢	٥	٤٥,٣	٧٨	١٧	٤٦,٦	١٨	١٨

جدول ٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (يناير-يونيو ٢٠١٤)

المستغير	يناير-يونيو ٢٠١٢			يناير-يونيو ٢٠١٣			يناير-يونيو ٢٠١٤		
	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل	أعلى	ظل ثابتا	أقل
النمو الاقتصادي	٣٠	٥٤	٥٤,٥	١٦	٤٧	٤٤,٨	٣٤	٤١	٤٣,٠
النشاط الاقتصادي	٣٤	٤٣	٤٣,٠	١٥	٢٩	٤٦,٨	٣٤	٤١	٤٣,٠
الإنتاج	٣٣	٤٣	٤٣,٠	١٥	٢٩	٤٦,٨	٣٤	٤١	٤٣,٠
المبيعات المحلية	٣٠	٤٤	٤٣,٠	١٥	٢٩	٤٦,٨	٣٤	٤١	٤٣,٠
المبيعات الدولية	١٠	٧٩	٤١,٦	٩	٢٢	٤٩,٧	١١	١١	٤٩,٧
المخزون	١٥	٨٢	٥٠,٣	١١	٢٣	٤٩,٧	١١	١١	٤٩,٧
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٥	٨٢	٥٠,٣	١١	٢٣	٤٩,٧	١١	١١	٤٩,٧
الأسعار	١١	٨٧	٥٢,٤	٢	٢١	٥٠,٨	٢	٢١	٥٠,٨
أسعار المنتجات النهائية	١١	٨٧	٥٢,٤	٢	٢١	٥٠,٨	٢	٢١	٥٠,٨
أسعار المدخلات الوسيطة	٢٧	٧١	٤٢,٧	٢	٢١	٤١,١	٢	٢١	٤١,١
أسعار المدخلات الوسيطة	٤١	٥٨	٦٢,٩	١	٢٣	٥٧,٢	١	٢٣	٥٧,٢
مستوى الأجور	٤١	٥٨	٦٢,٩	١	٢٣	٥٧,٢	١	٢٣	٥٧,٢
المدخلات الأساسية	١٨	٨٢	٥٤,٩	٢	٢١	٥٣,٨	١	٢١	٥٣,٨
الاستثمار	١٨	٨٢	٥٤,٩	٢	٢١	٥٣,٨	١	٢١	٥٣,٨
التشغيل	٩	٨٧	٥١,٣	٤	٢٣	٥٠,٥	٣	٢٣	٥٠,٥

١ تشمل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
٢ للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.

جدول ٥: نتائج الاستبيان: ملخص التقييم للقطاعات المختلفة (يوليو-ديسمبر ٢٠١٣)

قطاع الوساطة المالية			قطاع الاتصالات			قطاع النقل			قطاع السياحة			قطاع التشييد والبناء			قطاع الصناعة التحويلية		
المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى	المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى	المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى	المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى	المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى	المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى
٤٤,٦	٤٤,٦	٤٤,٦	٤٥,٧	٤٥,٧	٤٥,٧	٤٥,٩	٤٥,٩	٤٥,٩	٤٦,٤	٤٦,٤	٤٦,٤	٤٨,٧	٤٨,٧	٤٨,٧	٤٧	٤٧	٤٧
٥١	٥٠	٥٠	٤٥	٣٩	٣٦	٤١	٤٣	٤١	٣٣	٥٧	٣٠	٤٦	٤٢	٣٧	٤٢	٤٣	٣٥
٥٤,٢	٣٣	٣٤	٤٣,٨	٣٦	١٨	٤٤,٧	٣٣	٥٠	٤٥,٧	٤٥	٢٥	٤٨,٩	٢٥	٢٥	٤٦,٣	٢٩	٣٤
٥٤,٢	٣٣	٣٤	٤٤,٥	٢٥	٤٦	٤٥,٥	٣٣	٥١	٤٥,٧	٤٥	٢٥	٥٠,٤	٢٥	٢٥	٤٥,٥	٢٩	٣٤
٤٢,٩	٢٥	٧٥	٤٥,٨	٣٣	٤٤	٤٧,٧	١٦	٧٦	٤٤,٧	٣٣	٥٠	٦٣,٨	١٣	٣٨	٤٩,٣	٣٦	٥٠
٥,٠	٠	٠	٥٠,٥	٠	١٠٠	٥,٠	٠	٠	٦٠	٣٣	٧٧	٥٠,٥	١٠٠	٠	٤٩,٧	١٤	٧١
٤٧,١	١١	٨٩	٤٧,٤	١٨	٧٣	٤٣,٨	٢٣	٧٨	٤٨,١	١٣	٨٣	٤٤,٢	٢١	٥٦	٤١,٧	٣٤	٥٦
٤٨,٩	٦	٩٠	٤٩,٢	٧	٨٩	٤٩,٧	٩	٨١	٤٣,٩	٢٥	٧٣	٥٧,١	١١	٥٦	٥٤,٨	٩	٦٦
٣٦,٧	٠	٥٨	٣٨,١	٠	٢٩	٣٦,٥	٠	٣٦	٣٣,٧	٠	٢١	٣٢,٥	٠	٢٩	٣٣,٦	٣	٧٠
٥٢,٣	٨	٧٦	٥٣,٨	٠	٨٦	٥٥,١	٢	٧٨	٥٤,٧	٨	٧٠	٥٦,٣	٥	٦٧	٦٢,٣	١	٥٩
٥٤,٦	٠	٨٣	٥٥,٥	٠	١٠٠	٥٥,٥	٠	١٠٠	٧٥,٢	٠	٣٣	٥٤,٥	٤	٧٦	٥٤,٤	٢	٨٢
٤٨,١	١٣	٨١	٤٤,٦	٢٥	٦٨	٤٧,٥	١٥	٨١	٤٦,١	١٨	٨٠	٤٢,٦	٢١	٦٢	٤٧,٥	١٦	٧٧

جدول ٦: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات للقطاعات المختلفة (يناير-يونيو ٢٠١٤)

قطاع الوساطة المالية			قطاع الاتصالات			قطاع النقل			قطاع السياحة			قطاع التشييد والبناء			قطاع الصناعة التحويلية		
المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى	المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى	المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى	المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى	المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى	المؤشر	نسبة مئوية	نسبة مئوية أعلى
٥٠,٣	٥٠,٣	٥٠,٣	٥٣,٤	٥٣,٤	٥٣,٤	٤٨,٨	٤٨,٨	٤٨,٨	٥١,٩	٥١,٩	٥١,٩	٥٧,٦	٥٧,٦	٥٧,٦	٥٧	٥٧	٥٧
٦٢,٨	٦	٤٨	٦٩,٨	١١	٢٩	٥٧,٧	٦	٦٣	٥٨,٦	٨	٥٧	٦٨,٤	٩	٣٣	٦٧,٦	٨	٣٦
٥٧,٢	٢	٧٣	٥٢,٥	١١	١٨	٥٦,٣	٢	٧٤	٥٥,٨	٣	٩٣	٦٤,٨	٥	٤٥	٦١,٩	٤	٥٥
٥٧,٢	٢	٧٣	٥٣,٢	٨	١٩	٥٦,٩	٢	٧٤	٥٠,٨	٣	٩٣	٦٣,٩	٥	٤٧	٦١,١	٤	٥٧
٥٥,٦	٠	٨٠	٥٥,٥	١١	٧٨	٥٥,٦	٠	٨٠	٥٥,٥	٠	١٠٠	٦٩,٩	٠	٤٣	٥٩,٨	١	٦٤
٥,٥	٠	٠	٥٥,٥	٠	١٠٠	٥,٥	٠	٠	٥٥,٥	٠	١٠٠	٥٥,٥	٠	١٠٠	٤٨,١	٥	٨٣
٤٩,٥	٢	٩٨	٥٢,٩	١٠	٧٠	٥٥,٥	٠	٩٨	٤٩,٥	٥	٩٢	٥٨,١	٤	٦٧	٥٤,٧	٢	٧٩
٥١,٥	٠	٩٤	٥٢,٢	٤	٨٦	٥١,٥	٠	٩٦	٥١,١	٥	٨٨	٥٤,٣	٠	٨٤	٥٥,٥	١	٨٠
٤٥,٤	٠	٨٣	٤٢,٩	٤	٦٨	٤٢,٩	٠	٧٥	٤٧	٠	٨٩	٣٥,١	٢	٥١	٣٩,٥	٣	٥٩
٦٤,٥	٠	٥٥	٦٠,٢	٤	٦١	٦١,٦	٢	٥٩	٦٢,٥	٠	٦٣	٦٣,٩	٢	٥٥	٦٩,٩	٠	٤٣
٥٧,١	٠	٧٥	٥٢,٦	٠	٩٠	٥٤,٦	٠	٨٣	٥٥,٥	٠	١٠٠	٥٣,٥	٠	٨٧	٥٥,٩	٠	٧٩
٥١,٥	٢	٩٢	٥٢,٥	٧	٧٩	٥٥,٥	٢	٩٦	٥١,٥	٠	٩٨	٥١,١	٧	٨٢	٥٣,٨	٣	٨٢

المدخلات الأساسية

الإنتاج	المبيعات المحلية	المبيعات الدولية	المخزون	مستوى التشغيل
٤١	٣٩	٣٤	١١	١٩
٤١	٣٩	٣٤	١١	١٩

المدخلات الأساسية

الإنتاج	المبيعات المحلية	المبيعات الدولية	المخزون	مستوى التشغيل
٤١	٣٩	٣٤	١١	١٩
٤١	٣٩	٣٤	١١	١٩

١. تمثل الأرقام نسبة إجمالي الإدود. مجموع الإدود بأعلى، ثالث، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتجريب.
٢. مساو للمتوسط السيطر المؤشر المتغيرات. الأطلاع على طريقة حساب المؤشر المتعلق.

الشكل ١م: مستوى النشاط الاقتصادي

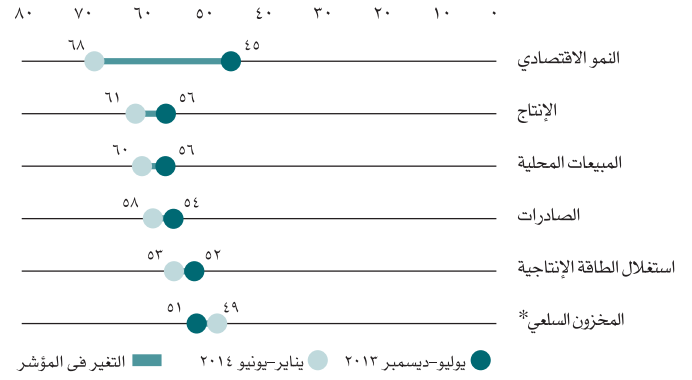
أ- تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



ب- تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



ج- التوقعات: الشركات الكبيرة

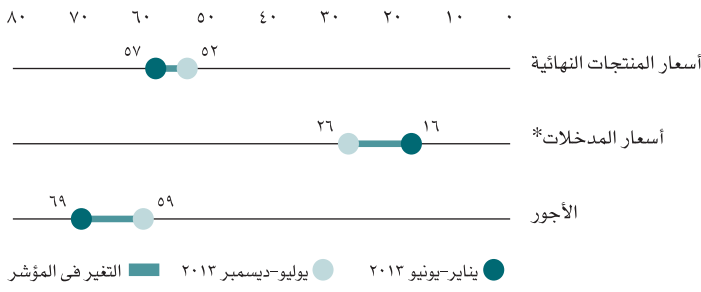


د- التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة

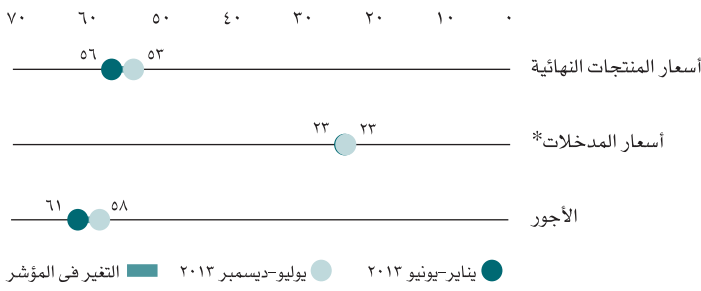


الشكل ٢م: الأسعار والأجور

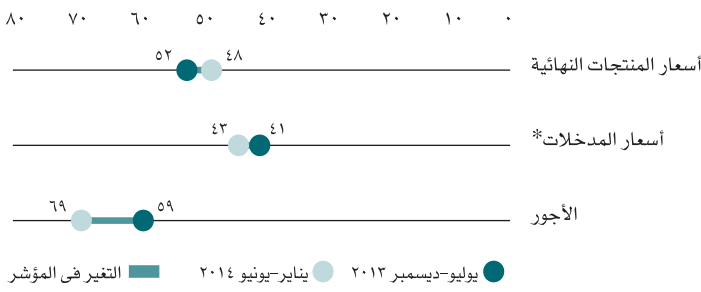
أ- تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



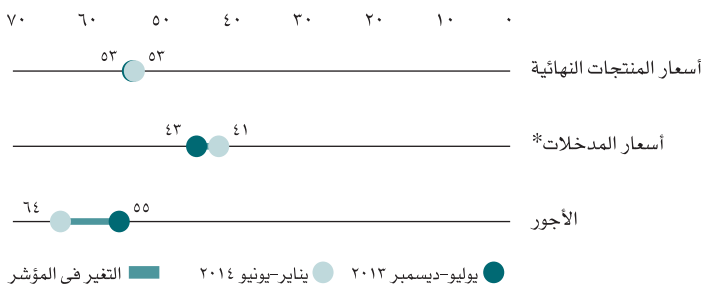
ب- تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



ج- التوقعات: الشركات الكبيرة



د- التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة



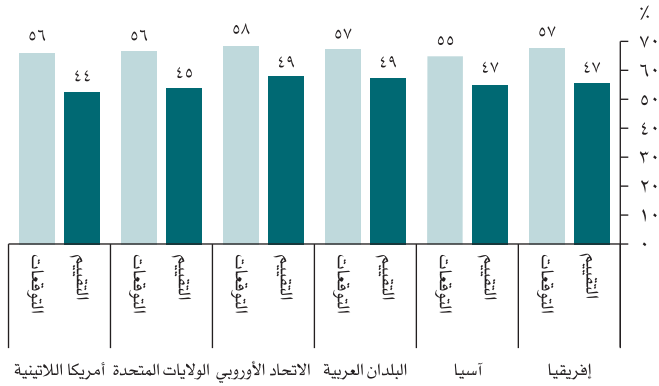
المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم، يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.

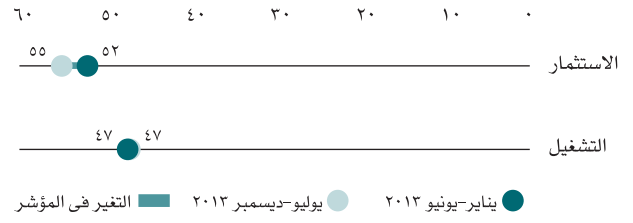
الشكل ٤م: التوزيع الجغرافي للصادرات



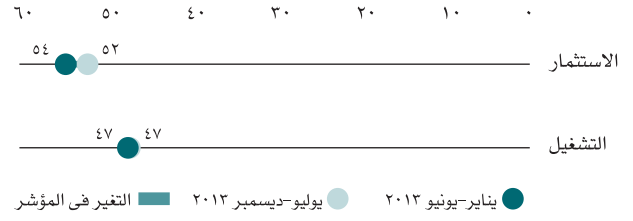
المصدر: نتائج الاستبيان.

الشكل ٣م: الاستثمار والتشغيل

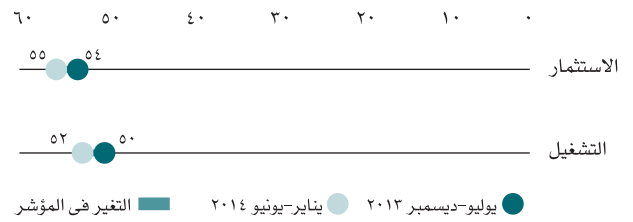
أ- تقييم الأداء: الشركات الكبيرة



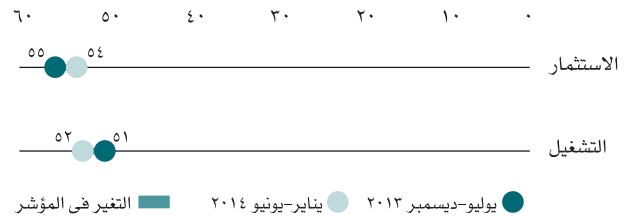
ب- تقييم الأداء: الشركات الصغيرة والمتوسطة



ج- التوقعات: الشركات الكبيرة



د- التوقعات: الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: نتائج الاستبيان.